

مجلة مركز التخطيط الفلسطيني



تصدر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

يناير 2022

السنة التاسعة عشر – العدد 62-63

رئيس التحرير

أ.عاطف المسلمي

هيئة التحرير

أ.جمال البابا

أ. مطيع بسيسو

أ.زهير عكاشة

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

د.غادة حجازي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

تطور الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال إلى الانفكاك

د. رائد محمد حلس*

مقدمة

يرتبط تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي الذي رافق نشأة وتكوين هذا الاقتصاد، حيث نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في ظل دولة الاحتلال وقبلها في ظل دولة الانتداب، وترتب على هذا الوضع أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بطريقة غير سليمة مشوهة من حيث الهيكل الاقتصادي والعلاقات والموارد بل والجغرافيا.

وقد جاء ذلك في إطار مجمل السياسات التي بلورتها سلطات الاحتلال لتشكيل وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم مصالحها، وبما يحول دون تحقيق تطور حقيقي يخدم قيام دولة فلسطينية.

النتيجة الرئيسية، إضافة لما سبق، تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وتعتبر هذه النتيجة هي جوهر المشكلة، فقد حرمت التبعية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني من تطوير مؤسساته وصياغة علاقاته الاقتصادية وفقاً لأهدافه وتطلعاته، ووضع السياسات الاقتصادية

* دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.

الملائمة لمصالحه، واتخاذ القرارات اللازمة بالإضافة إلى السيطرة على الموارد المتاحة.

لقد أثر هذا الوضع على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرًا سلبيًا واسعًا، حتى بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994، نتيجة لأن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من إعادة تشكيل الاقتصاد الفلسطيني وفق رؤية واضحة وتنفيذها للتخلص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب عدم قدرتها على تغيير هذا الواقع من جهة، وفقدانها السيطرة على أدوات السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) وعلى معابرها ومواردها الطبيعية من جهة أخرى.

في إطار ما سبق، عانى الاقتصاد الفلسطيني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية في كافة الأسواق، ومن ضعف البنية، وأصبح العجز المزمّن في الموازنة العامة، والميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، خصائص أساسية ملازمة لهذا الاقتصاد، وذلك بسبب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي أيضًا في إجراءاته التدميرية التي تتمثل في استهدافه للاقتصاد الفلسطيني وخلق تشوهات أخرى عن طريق التهريب من الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني من جهة، ومواصلة الانتهاكات المستمرة المتمثلة بالحصار المشدد والاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع من جهة أخرى.

وفي الحصيلة، فإن الإجراءات الإسرائيلية التدميرية حالت دون تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، ليس ذلك فحسب، بل كرّست تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي؛ فهي لم تقتصر على السيطرة على الأرض والموارد والمعابر، بل تعدّتها إلى التحكم السياسات الاقتصادية، وحالت دون انفتاح الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد العالم، وأدت إلى تحوله من الاستقلالية

الجزئية إلى الاعتمادية على المساعدات الخارجية وعلى إيرادات المقاصّة¹ التي تحصل من خلال "إسرائيل".

لكن هذا التمويل يعطى للفلسطينيين دون ممارسة أي ضغط على "إسرائيل" لإنهاء احتلالها أو لإزالة العوائق الهيكلية التي أدت في المحصلة النهائية إلى تراجع التنمية الاقتصادية والسياسية، كما وأصبح المانحون يملكون نفوذاً كبيراً على السلطة الفلسطينية من خلال هياكل المساعدات الرسمية واللجان التوجيهية ومجموعات العمل المتعددة.

في ضوء ذلك تسعى الدراسة إلى تقييم الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، ورصد التطورات التي طرأت عليه خلال سنوات الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، وبروز ملف إعادة الإعمار غداة كل عدوان، ومناقشة الأسباب التي دفعت الاقتصاد الفلسطيني للتحوّل من اقتصاد مستقل جزئياً إلى اقتصاد يعتمد على اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وعلى المنح والمساعدات الخارجية من جهة أخرى، وتقدّم رؤية تنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، تركز على نحو أساسي إلى انفكاك التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال، وتؤسس إلى بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على قدراته الذاتية وموارده الطبيعية.

ولتحقيق هذا المسعى وتحديداً تتبّع تطور الاقتصاد الفلسطيني في سياق التحوّل من التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال إلى الانفكاك الاقتصادي يتطلب مدخلاً نظرياً لمفهوم التبعية والتنمية.

¹ تُعرف إيرادات المقاصّة بأنها إيرادات الضرائب التي تقوم "إسرائيل" بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب ما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه الإيرادات على ثلاثة أنواع من الضرائب، وهي: الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستوطنات، والضرائب غير المباشرة على المستوردات من "إسرائيل": ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع المستوردة من إسرائيل وضريبة الشراء على مشتقات النفط والسجائر والكحول فقط، والضرائب غير المباشرة على المستوردات من الخارج: ضريبة القيمة المضافة والجمارك وضريبة الشراء وغيرها. نعمان كنفاني وسلام صلاح، "تجميد أموال المقاصّة: أزمة متكررة وأثار طويلة الأمد"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2014، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس وأخرون، 2014)، ص.30

أولاً: التبعية والتنمية: مدخل نظري

ظهر مفهوم التبعية نتيجة لفشل نظرية التطور الاقتصادي للبلدان التابعة، وذلك بسبب الآثار المعوقة المتولدة عن العلاقات بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وظهر هذا الموقف واضحاً في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية ومن ثم انتقلت إلى آسيا وأفريقيا.

وقد تكيف مفهوم التبعية وفق المنظور النيو ماركسي مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وينبع من ذلك الترابط بين ظاهرتي التبعية والتنمية، لأنهما وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية، وعلى رأسهم عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو هنريك كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) وانزو فاليتو (Enzo Valletto) وفقاً لمنظري التبعية، فإن الأسباب الحقيقية للتخلف، تكمن في أن دولة المحيط ما تزال تعتمد في صادراتها لدولة المركز على منتج أو منتجين من المنتجات الزراعية، بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى منتجات صناعية تحويلية، وتعيد تصديرها لدولة المحيط، ولكن بأثمان باهضة¹. هناك تبادل غير متكافئ بين دولة المحيط ودولة المركز، أي إن الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر.

وتتطلق نظرية التبعية من مقولة رئيسية، مفادها أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد برزت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي تقول "إن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة"، وإذ يؤكد أندريه فرانك Andre Frank² أن الدول المتقدمة لديها مصلحة راسخة في إبقاء البلدان الفقيرة في حالة من التخلف حتى تتمكن من

¹ عبد الناصر جندي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2010، ص 130.

² كان أندريه فرانك (1929-2005) مؤرخاً اقتصادياً وعالمًا اجتماعياً أميركياً من أصل ألماني، روج نظرية التبعية بعد عام 1970 ونظرية الأنظمة العالمية بعد عام 1984. استخدم بعض المفاهيم الماركسية في الاقتصاد السياسي.

الاستمرار في الاستفادة من ضعفها الاقتصادي، ووفقاً لفرانك، فإن الدول المتقدمة تشفى فعلياً تطور الدول الأفقر؛ لأن تميمتها تهدد هيمنة الغرب وازدهاره¹.

ويعتبر كردوسو من أبرز منظري مدرسة التبعية، وارتكزت دراساته على الربط بين التبعية والتنمية من خلال تحليل العلاقة بين برجوازية دول المحيط (الطبقة الكمبرادورية) والاقتصادات الناضجة التي تعمل على إحباط التنمية من خلال تيسير وصول رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحيطة، حيث يواجه المحيط الأسواق المغلقة في الاقتصادات الناضجة، وينقل التكنولوجيا التي تجري ضمن هذه العلاقة غير المتكافئة التي تميل إلى مصالحها الأساسية بدلاً من الأخذ في الحسبان مصالح دول المحيط، ويتم استيراد التكنولوجيا غير المناسبة، وإنتاج الأرباح لجوهر الديون في المحيط².

وهناك مجموعة عوامل تتناقض مع نظرية التبعية القائمة، سعى كردوسو في نظريته إلى تسليط الأضواء، العامل الأول: يتعلق بأهمية الطريقة المحددة التي تربط اقتصاد بلد بالاقتصاد العالمي. والثاني: يتعلق بالتشديد على أهمية السياسة الداخلية وخاصة سياسة الدولة في الاقتصاد³.

وستوضح الدراسة لاحقاً تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية التي ترتبت بفعل الإجراءات الإسرائيلية التدميرية، والتي أدت إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وحدت من قدرته على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدفه، ومنعته من تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، وكرست تبعيته الاقتصادية لاقتصاد الاحتلال، وعززت من اعتماده على المنح والمساعدات الخارجية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على المساعدات الخارجية من دول المركز إلى المحيط يعمق التبعية

¹ إبراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 17، 1980، ص. 7.

² إيمان زيادة، "أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2014، ص. 12.

³ Gaylord George Candler, "Cardoso, Dependency Theory and Brazil," Paper presented at the International Studies Association – Midwest, Indiana university, St. Louis, 19/10/1996, p. 9.

الاقتصادية، والسياسية، وبالطبع، الثقافية، بسبب عدم وجود مساعدات من دون روابط، إذ تعتبر نظرية التبعية النظرية أيديولوجية، ويشير البعد الأيديولوجي إلى أربعة أبعاد: التبعية الاقتصادية، والتبعية الاجتماعية، والتبعية القانونية، والتبعية السياسية¹.

وباستقراء النهج الاقتصادي الفلسطيني المتبع حاليًا، نستنتج بأنه ينطلق من فكرة اقتصاد الدولة، يضاف إليه النهج الاقتصادي النيوليبرالي الذي تم اتباعه في السنوات الأخيرة منذ عام 2008، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى إحداث تأثيرات عميقة في اتجاهات المواطن الفلسطيني الاستهلاكية، التي لا تتسجم مطلقًا، مع دخله المتاح، بجانب الضغوطات والتقييدات الإسرائيلية الناجمة عن بروتوكول باريس الاقتصادي².

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت السلطة الفلسطينية ممارسة وظيفتها ضمن الإطار والضوابط الإسرائيلية - المتمثلة بسياساتها الاقتصادية والأمنية - المقيدة لسياسات السلطة الفلسطينية وبنائها المؤسسية، ولكنها لم تستطع مقاومة هذه السياسات المقيدة، ما أدى إلى مزيد من التشوه في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، الذي أدى بدوره إلى تكريس التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال وعمقها³، ومنعته من تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، وهنا تبرز حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى تبني نهج الاقتصاد المقاوم.

¹ Michael fine & Caroline Glendening, Dependence, Independence or Inter-dependence? Revisiting the Concepts of 'care' and Dependency (United Kingdom: University of York, 2005), pp. 605-606.

² بروتوكول باريس الاقتصادي تم توقيعه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 29 نيسان 1994، وهو ملحق لاتفاقية إعلان المبادئ - اتفاقية أوسلو، ويشكل بروتوكول باريس الاتفاق التعاقد الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية والتي انتهت فعليًا في شهر أيار 1999، ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الإتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين، ويقوم الإتحاد الجمركي على أساس حرية حركة التجارة ما بين الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، والتزام الطرفين بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات، ويقوم بروتوكول باريس بتنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين الطرفين حيث ينص البروتوكول على آلية جباية الضرائب والجمارك بين "إسرائيل" والسلطة كما يتضمن البروتوكول بعض البنود التي تنظم عمل العمال الفلسطينيين في "إسرائيل". هالة الشعيبي، "ورقة عمل بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس/ رام الله، فلسطين، 2013، ص. 3

³ سعيد أنغوا ومادلين الحلبي، "ورقة تحليل سياسات: سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات/ رام الله، 2019/7/16، انظر: <https://bit.ly/2XQie2f>

ومن خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات السابقة، لاحظنا عدم وجود تعريف علمي دقيق للاقتصاد المقاوم، ولكن يمكن الاستدلال على المعنى المراد منه من خلال نموذج فنزويلا بعد وصول هوجو تشافيز Hugo Chavez إلى الرئاسة عام 1998، ثم نموذج غزة بعد عام 2007، إضافة إلى النموذج الإيراني بعد العقوبات عام 2012، أما النموذج الأكثر ريادة الذي سبقهم، فقد كان في كوبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991¹.

وقد عرف سعيد الأغا ومادلين الحلبي الاقتصاد المقاوم بأنه "مجموعة السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي يتخذها بلد ما لمواجهة عقوبات تقع عليه، عبر أدوات محلية تقلل الاعتماد على الخارج إلى أقصى درجة، والتحول نحو اقتصاد تكيفي، يسعى إلى إيجاد حلول إبداعية للأزمات المحلية والخارجية وتجاوزها"².

بناءً على هذا المدخل النظري، سيعتمد منهج الدراسة على عرض معطيات الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، تمهيداً لرصد التطورات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الحصار والانقسام، والتي أدت، بدورها، إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية.

ثانياً : تطور الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، تسلمت السلطة زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية وبدأت في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية، إلا أن هذه المؤسسات لم يكن لديها القدرة الكاملة للتعامل مع القيود التي استمرت "إسرائيل" في فرضها خلال المرحلة الانتقالية، وكذلك لم تستطع السلطة الفلسطينية صياغة برنامج وطني وشامل للإصلاح والتنمية في هذه المرحلة، ويُعزى السبب في ذلك في جزء منه إلى السياسات الإسرائيلية التي لم توفر

¹ سعيد الأغا ومادلين الحلبي، "ورقة تحليل، <https://bit.ly/2XQIE2f>

² المرجع نفسه

بالتزاماتها طبقاً لاتفاقيات المرحلة الانتقالية (اتفاقية أوسلو وملحقه بروتوكول باريس الاقتصادي)، والجزء الآخر إلى الضعف الهيكلي الذي اتسمت به السلطة الفلسطينية، وعدم وجود رؤية متنسقة وهو ما يعكس إلى حد بعيد أوجه القصور الذاتي الذي اتسمت به اتفاقيات المرحلة الانتقالية¹.

وقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية في بناء المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وفي تمويل الخطط والبرامج التنموية، إلا أن رؤية وأجندة الجهات المانحة أنقلت من كاهل القدرات المؤسسية الاقتصادية الفلسطينية الضعيفة أصلاً، وقيدت نطاق إعداد استراتيجية وسياسية للتنمية الوطنية، ما أدى إلى غياب هدف واضح للتنمية في ظل اتساع نطاق طلبات وشروط الجهات المانحة، وكذلك الضغط الذي تفرضه السياسات والإجراءات الإسرائيلية القمعية التي استمرت في تلك المرحلة، والتي أدت إلى تبني السلطة الفلسطينية بدائل خاصة لسياسات تفتقد غالباً للاستدامة².

وبالإضافة لما سبق، تأثر الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة تأثراً شديداً، بسبب السياسات والممارسات الاحتلالية، وخصوصاً مصادرة الأراضي، والاستيطان، والحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، التي أدت إلى تعطيل عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وعرقلة النمو الاقتصادي، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية³.

1. نتائج اتفاقيات المرحلة الانتقالية وتبعاتها على الاقتصاد الفلسطيني

لا شك في أن الإنجازات والنتائج التي تحققت على الأرض بعد انخراط الجانب الفلسطيني في عملية التسوية لم تُقضى إلى بناء اقتصاد وطني مستقل

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، "الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال"، (نيويورك وجنيف: 2012)، ص. 11.

² المرجع نفسه.

³ رائد حلس، "السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 270، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، شتاء 2017)، ص. 64. انظر: <https://bit.ly/3bluUaR>.

ذي سيادة على الأرض والموارد، وحتى السياسات الاقتصادية التي منحها بروتوكول باريس كانت منقوصة، وبناءً عليه، فإن القيود والممارسات الإسرائيلية السياسية والاقتصادية التي فرضت على السلطة الفلسطينية في تحركاتها وصلاحياتها والقضايا التي تم تأجيلها، فضلاً عن الشروط والالتزامات المطلوبة من هذه السلطة، حالت دون تسوية الصراع، وإيجاد حل عادل وشامل له، يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية أو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وفيما يلي أبرز نتائج الاتفاقيات المرحلية وتبعاتها على الاقتصاد الفلسطيني:

أ. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الاقتصادية الفلسطينية

تعتبر سيطرة "إسرائيل" على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، إذ تسيطر على الموارد الطبيعية الفلسطينية كافة من مياه وأراضي زراعية وثروات طبيعية في باطن الأرض، وتحرم هذه السيطرة الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من هذه الموارد التي تعتبر من عوامل الإنتاج الرئيسة التي لها علاقة مباشرة بتطور القطاعات الاقتصادية كافة، كما أثرت هذه السيطرة على نحو بعيد في إنجاح الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، فقد اصطدمت هذه الخطط بجملة من العراقيل والإجراءات الإسرائيلية تتمثل بـ:

- سيطرة "إسرائيل" على 85 في المئة من مصادر المياه الفلسطينية، أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني، وخاصة في منطقة الأغوار التي مثلت على مر العصور سلة غذاء الشعب الفلسطيني، وأدت، أيضاً، إلى عدم القدرة على التوسع أكثر في الاستثمار في هذا القطاع المهم¹.

¹ وليد مصطفى، "الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة"، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، 2016).

• مصادرة "إسرائيل" المتواصلة الأراضي الفلسطينية من أجل التوسع الاستيطاني، وبناءها جدار الفصل العنصري الذي صادر مئات الآلاف من الدونمات التي تصنف غالباً على أنها أراضٍ زراعية، إضافة إلى إنشاءها المنطقة العازلة في قطاع غزة، التي أثرت في حجم الرقعة المخصصة للزراعة، هذا إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الضفة الغربية والأغوار المصنفة بالمنطقة "ج" التي تبلغ مساحتها 62 في المئة من مساحة الضفة الغربية بحسب اتفاق أوسلو¹.

• الاستغلال غير المشروع لصناعة الحجر الفلسطيني في الضفة الغربية: "حيث تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على نحو 85 في المئة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنعاً للاحتلال الإسرائيلي موجودة على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني ما قيمته 241 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة المهمة"².

• استنزاف الثروات المعدنية للبحر الميت، إذ لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يواصل حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي مهم، هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية (البوتاس والبرومين)، على نحو يتسبب في خسارة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله هذه الموارد ما يقارب 918 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011³.

ب. محدودية الاتفاقيات وإجحافها

لا شك في أن الاتفاقيات التي وقّعها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لم تكن منصفة للجانب الفلسطيني، فقد تم في إطارها، وتحديداً بروتوكول باريس الاقتصادي، تقييد السياستين الفلسطينيتين المالية والنقدية، إضافة إلى قضايا

¹ محمد اشتية، "الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج"، (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/بكدار، 2017)، ص

² World Bank, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, 2/10/2013, p. 9.

³ Ibid., p. 8.

التجارة والعمال وغيرهما، الأمر الذي حال دون تطور الاقتصاد الفلسطيني ونموه. ويمكن حصرها فيما يلي:

• تقييد السياسة المالية الفلسطينية

وفقاً لاتفاقيات المرحلة الانتقالية، فإن السياسة المالية الفلسطينية محدودة في نطاق الإنفاق الحكومي ونظام ضريبة الدخل، إذ لا تستطيع السلطة الفلسطينية تحديد الضرائب غير المباشرة، التي تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، بمعزل عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما أن الجزء الأكبر من هذه الضرائب غير المباشرة (ضرائب المقاصة) تقوم إسرائيل بجبايته، ومن ثم إعادته إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، وغالباً ما تستخدم إسرائيل هذه الإيرادات للضغط السياسي على السلطة الفلسطينية لابتزازها، الأمر الذي جعل جانب الإنفاق من السياسة المالية الفلسطينية مرتبطاً ومعتمداً اعتماداً كبيراً على المنح والمساعدات الخارجية، والأهم، أنه في حالة تخلف الاحتلال الإسرائيلي عن دفع ضرائب المقاصة، تعجز السلطة الفلسطينية تماماً عن ممارسة السياسة المالية بأوجهها المختلفة¹.

• تقييد السياسة النقدية الفلسطينية

لم يسمح اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة السياسة النقدية بكل جوانبها، وخصوصاً، إصدار النقد والتحكم في عرض النقود وتحديد سعر الفائدة، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات سمحت بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، فإنها لم تخولها أي صلاحيات لإصدار نقد خاص بالأراضي الفلسطينية. وفي الحصة، اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظام مالي متعدد العملات (الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأميركي، والدينار الأردني)، وبناءً عليه، أصبحت السياسة النقدية الفلسطينية مقيدة وغير مؤثرة، بل تتأثر بشدة بالسياسات النقدية التي تنفذها الدول المصدرة لهذه العملات².

¹ أشنية، ص. 133.

² سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2016، (رام الله: 2017)، ص. 3.

• تقييد السياسة التجارية الفلسطينية

على الرغم من أن ديباجة بروتوكول باريس الاقتصادي أكدت على أنها تؤسس لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من تطبيق قراراتهم الاقتصادية بما يتماشى مع أولوياتهم وخططهم المستقبلية، إلا أن بنود هذا البروتوكول قيد السياسة التجارية الفلسطينية، وحد من قدرة السلطة الفلسطينية على رسم سياساتها التجارية بمعزل عن السياسات التجارية الإسرائيلي التي كانت سائدة في الأراضي الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994¹، ودون حدوث أي تغييرات في أداء التجارة الخارجية، بل زادت العلاقات التجارية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة سماح اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي بالاستيراد من الخارج، وتدفق الواردات إلى الأراضي الفلسطينية، ما أبقى السوق الفلسطينية سوقاً حرة مفتوحة بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلية²

يشير الشكل (1) ، إلى تضخم حجم التبادل التجاري مع إسرائيل طوال الفترة (1995 - 2020) ، ويعزى هذا التضخم في حجم التبادل التجاري إلى أن بروتوكول باريس وما أعقبه من اتفاقيات تجارية وبرتوكولات ومعاملات مع العديد من الدول، وخاصة الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمية أو العربية، والحد من تركيزها مع شريك قسري مهيمن ومسيطر على نحو غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه في حركة دخول السلع والبضائع الفلسطينية وخروجها³.

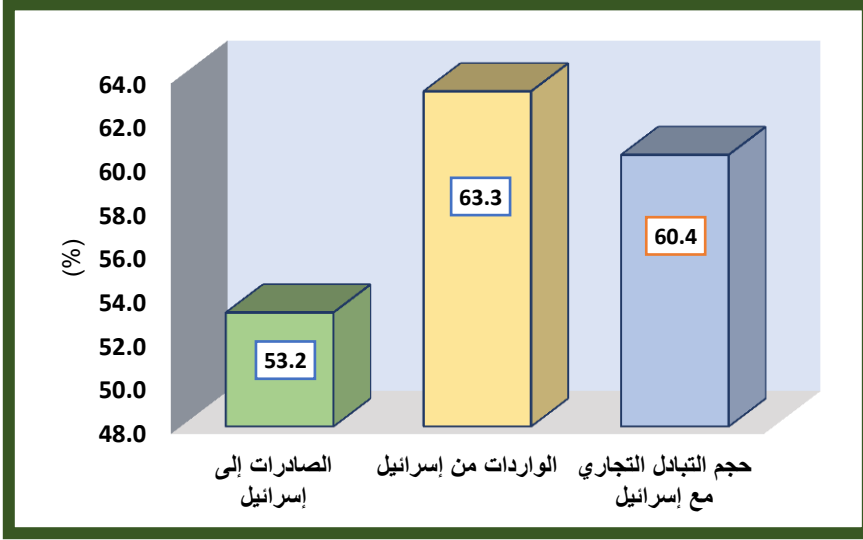
¹ مسيف، جميل مسيف، "كيفية الحد من الإتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي: الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل"، مجلة سياسات، العدد 47، معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين، 2019، ص. 12.

² عادة ملحم، التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص. 140.

³ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2016 (رام الله: 2017)، ص. 40.

الشكل (1)

حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع إسرائيل خلال الفترة 1995 - 2020



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995-2020)، رام الله - فلسطين، أعداد مختلفة.

وقد أدى تقييد السياسة التجارية الفلسطينية إلى "ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية"، و"تدهور التجارة الداخلية بين الضفة الغربية والقطاع وتعطل حركة التجارة بين مدن الضفة الغربية"¹.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بعد توقيع اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي، وبعد تراكم فترات طويلة من الاحتلال والسيطرة والإخضاع الاقتصادي الذي كانت أبرز نتائجه التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وتحوله من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى المنح والمساعدات الخارجية،

¹ محمد قرش، "اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، صيف 2014)، ص 97.

وبناءً عليه، لم تنجح هذه الاتفاقيات في التخلص من التبعية الاقتصادية، ولم تقض إلى بناء اقتصاد وطني مستقل وحالت دون تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات، وإمعانه في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، فقد أدت الإجراءات والسياسة الإسرائيلية إلى تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة النمو الاقتصادي على نحو بعيد، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يعاني تفتشّي ظاهرة البطالة على نحو غير مسبوق، وارتفاع شديد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والارتفاع في عجز الميزان التجاري، إضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام الخارجي والداخلي وانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية.

ثالثاً : تطور الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة الحصار والانقسام

شهد الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة مجموعة من التطورات التي أدت إلى تحول مسار الاقتصاد من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية، وحالت دون تطور الاقتصاد الفلسطيني ومنعته من تحقيق أهدافه في بناء اقتصاد وطني مستقل.

وتمثلت هذه التطورات بالانقسام السياسي الداخلي الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية بعد سيطرة الحكومة التي كانت تقودها حماس في منتصف حزيران/يونيو 2007، والحصار الشامل على قطاع غزة، إضافة إلى الحروب الإسرائيلية المتكررة على القطاع في الأعوام (2008، 2012، 2014)، وما خلفته من دمار كبير وعميق في البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والمرافق العامة والمساكن، وبروز الحاجة إلى إعادة الإعمار غداة كل عدوان. وفيما يلي، نورد تسلسل هذه التطورات بصورة محددة ومركزة ونوضح ما تركته من تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني.

1. الانقسام السياسي الداخلي وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني

ساهم الانقسام السياسي الداخلي الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية، بعد سيطرة الحكومة التي كانت تقودها حماس عام 2007، في تعزيز ما تقوم به

إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفتيتها، فقد انتهى به المطاف إلى انقسام الحكومة والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، بما تشمله من نظام قانوني ووزارات وأجهزة حكومية¹.

لقد وفر الانقسام السياسي الداخلي بين الفصائل الفلسطينية بيئة مناسبة لـ "إسرائيل" لتفرض الحصار على قطاع غزة، وتغلق المعابر وتمنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، وتشن الاعتداءات العسكرية المتكررة، فغداة الانقسام مباشرة، أقدمت "إسرائيل" على خمسة إجراءات رئيسة ومحورية أسست لمنظومة الحصار الشامل، وهي:

- وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ابتداء من 21 حزيران/يونيو 2007، وهو يمثل البيان الجمركي لتخليص البضائع، ومن ثم يؤثر وقفه في حركة التجارة.

- اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وذلك يوم 20 أيلول/سبتمبر 2007.

- إغلاق معابر قطاع غزة مع إسرائيل كافة إغلاقاً كاملاً (فُتحت جزئياً بعد ذلك ولأيام معدودة، ثم أُغلقت جميعها نهائياً ما عدا معبر كرم أبو سالم). وبناءً عليه، لم يُعد يدخل إلى القطاع أي مواد خام سواء للبناء أو للصناعة، كذلك منعت سلطات الاحتلال إدخال العملات المختلفة إلى القطاع وخاصةً الشيكل، وأوقفت استيراد أكثر من 4000 سلعة كانت تُستورد قبل الإغلاق الكامل، وسمحت باستيراد نحو 18 سلعة أساسية فقط، لمنع حدوث أزمة إنسانية، زادت تدريجياً إلى 67 سلعة قبل مرحلة تخفيف الحصار عام 2010².

- تحديد مناطق يُمنع الوصول إليها، وهي أراضٍ زراعية واقعة على جانب غزة من "الخط الأخضر" الذي تم ترسيمه عام 1949، وتُقدر مساحتها بنسبة 17 في المئة من المساحة الكلية لقطاع غزة، ويدخل في نطاقها نحو 35 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة. وقلصت إسرائيل، أيضاً، المناطق

¹ ساري بيشي وإيتان دياموند، "فصل الأرض، وفصل الشعب: تحليل قانوني للقيد المفروضة على التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية"،

جمعية "جيشاه-مسلك"، تل أبيب يافا، 2015، ص 6.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، (جنيف: 2010)، ص 10.

البحرية التي يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين بالوصول إليها إلى ثلاثة أميالٍ بحرية بعيداً عن الشاطئ¹. من الجدير ذكره، أن تحديد منع الوصول إلى المناطق البرية والبحرية اكتمل خلال 2008.

- الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة التي أثرت في كل مرة في حياة الناس وممتلكاتهم وسبل معاشهم ومواردهم قتلاً وتدميراً وتخريباً. ووصل عدد الاعتداءات العسكرية الرئيسية على قطاع غزة ثلاثة اعتداءات، كان أولها في كانون أول/ ديسمبر 2008، وثانيها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وثالثها في تموز/ يوليو 2014. وترتب على محاولة علاج ما دمّرت الاعتداءات بروز حاجة جديدة في القطاع ذات أولوية ملحة، وهي إعادة إعمار قطاع غزة، ومتطلباتها من مواد البناء التي كانت ممنوعة، ونشوء آلية إسرائيلية جديدة لإدخال هذه المواد، تقوم على تحديد الكميات وتحديد الأشخاص والرقابة المستمرة.

وتكمن خطورة الانقسام السياسي الداخلي فيما ترتب عن هذا الانقسام على المستوى الاقتصادي، وهو عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال انقسام الاقتصاد الفلسطيني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على أنه امتداد للانقسام السياسي، وقد أسهمت الإجراءات والسياسات التي اتخذها طرفا الانقسام، في تعزيز الانقسام القانوني والاقتصادي والاجتماعي والتموي.

أ. الانقسام القانوني

تعمق الانقسام القانوني في ظل الانقسام السياسي في العديد من القوانين المرتبطة بالجانب الاقتصادي، ففي مجال ضريبة الدخل، استمرت الحكومة المقالة في قطاع غزة في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 من دون إجراء أي تعديلات. في المقابل، أصدر الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين قراراً بقانون رقم (2) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل، يجري تنفيذ أحكامه في الضفة الغربية. ومن جانب آخر، سنّت كتلة

¹ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ الأوتشا وبرنامج الأغذية العالمي، بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة، (الأراضي الفلسطينية المحتلة: 2010)، ص 8، 10، 24.

التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس قانونًا جديدًا للشركات، وقانون ضريبة التكافل، يتم تطبيقها في قطاع غزة فقط، ما يجعلها متباينة عن القوانين النافذة في الضفة الغربية¹.

ب. الانقسام الاقتصادي

تمثل أبرز تجليات الانقسام الاقتصادي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالازدواج الضريبي الذي يقصد بدفع المكلف الضريبة مرتين على السلع أو الخدمات نفسها، مثال ذلك ضريبة السيارات، إذ تحصل الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية على ضريبة بنسبة 50 في المئة من ثمن السيارة، بينما تحصل الحكومة المقالة في غزة على ضريبة بنسبة 25 في المئة من ثمن السيارة. وبناءً عليه، بات المكلف في غزة ملزمًا بدفع الضريبة نفسها مرتين، وتكرر المطالبات ذاتها بضريبة الدخل من الحكومة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة للشركات الكبرى (شركة الاتصالات، وجوال، والبنوك). وفيما يتعلق بإقرار الموازنة العامة، فهناك طريقتان مختلفتان لإقرار الموازنة العامة، إذ تقرّها في غزة كتلة التغيير والإصلاح، بينما يقرّها في الضفة الغربية الرئيس بقرار قانون².

ج. الانقسام الاجتماعي

يظهر هذا الانقسام جليًا من خلال التباين الملحوظ في معدلات البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع معدلات البطالة في قطاع غزة على نحو أكبر من معدلات البطالة في الضفة الغربية كما هو موضح في الشكل (2) ، ويعود هذا التباين والاختلاف في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تأثير قطاع غزة تأثرًا شديدًا بالحصار والحروب المدمرة التي شنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها يعيش المواطنون في قطاع غزة أوضاعًا اقتصادية صعبة ومأساوية، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام

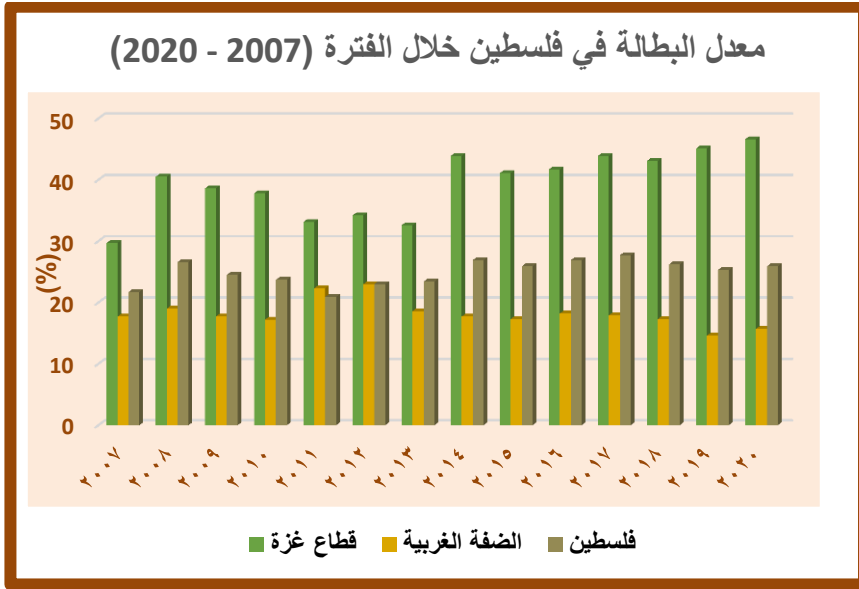
¹ كازم نشوان وبسام أبو حشيش، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي"، شبكة المنظمات الأهلية، غزة، 2015، ص. 63.

² راند حلس، "أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية.. ضرورة وطنية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2016، ص. 3.

الفلسطيني التي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة للتخفيف من الفقر والبطالة.

الشكل (2)

معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 2007-2020



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، التقرير السنوي، (رام الله، أعداد مختلفة).

د. الانقسام الخطي "التخطيط التنموي"

وقد برز هذا الانقسام على نحو أساسي في الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة خلال فترة الانقسام (خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013، وخطة التنمية الوطنية 2014-2016، وخطة أجندة السياسات الوطنية-2022 (2017)، وتشمل جميع هذه الخطط قطاع غزة ضمن التخطيط من الناحية النظرية، من دون التمكن من تنفيذها فعلاً على أرض الواقع بسبب الاحتلال والانقسام. في المقابل، وضعت الحكومة المقالة في غزة خططاً واستراتيجيات للتنمية خاصة بقطاع غزة، وركزت على نحو أساسي على القطاع الزراعي، وفي

الحصيلة، فإن ازدواجية الخطاب والتخطيط التنموي التي ظهرت تحتاج إلى إعادة توحيد ودمج في المرحلة القادمة¹.

وما يزيد من تكلفة الانقسام الفلسطيني، أن الراجح الأكبر هو الاحتلال الإسرائيلي، فقد استغلت إسرائيل ظروف الانقسام الفلسطيني لتتحكم في الاقتصاد في قطاع غزة بأسلوب ممنهج ومدروس، يعمق مشكلاته التي هي في الأساس مشكلات جوهرية يصعب إيجاد حل لها في الأجل القصير، ولا سيما أنها تحكمت في كمية السلع التي تدخلها إلى القطاع ونوعيتها، واقتصرت على إدخال سلع الحياة الأساسية، نحو الأغذية والأدوية، وحظرت دخول بعض السلع الأساسية والحيوية لتنشيط حركة الاقتصاد، منها على سبيل المثال؛ مواد البناء والعديد من المواد الخام اللازمة للصناعة، الأمر الذي أدى إلى تحولات هيكلية في اقتصاد قطاع غزة.

وعلى الجانب الآخر، تحكمت في وتيرة النمو والنشاط في الضفة الغربية من خلال تحكّمها في عدد من الحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى في الضفة الغربية، وفي معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل، وفي إيرادات المقاصة².

وهنا يمكن القول، إن إسرائيل نجحت في استغلال ظروف الانقسام الفلسطيني، واستطاعت من خلال هذا الاستغلال التحكم في معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية، والتحكم في إيرادات المقاصة والتأثير في الاقتصاد الفلسطيني وجعله عرضة للعديد من الأزمات والصدمات التي أدت إلى تدهور اقتصادي أثار في مجمل حياة المواطنين.

من أجل ذلك، لا بد من أخذ العبر والدروس من مرحلة الانقسام وعدم تكرارها في المستقبل والمضي قدماً في ملف المصالحة، وعدم الرجوع إلى الوراء،

¹ أشنية، ص 143.

² المرجع نفسه، ص 158-159.

والعمل معاً من أجل بناء اقتصاد فلسطيني، يؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

2. الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني

في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، فرضت "إسرائيل" حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قطاع غزة، ويعتبر الحصار أداة ووسيلة "إسرائيل" الرئيسية والاستراتيجية للتعامل مع الأراضي الفلسطينية، ضمن منهجية أساسية قوامها ثلاثة محاور رئيسية، الأول: السيطرة الإسرائيلية على الموارد، والثاني: السيطرة على الحدود والمعابر، والثالث: شلّ قدرة الجانب الفلسطيني على اتخاذ القرار¹، وبذلك، تضمن سلطات الاحتلال من خلال الحصار استمرار حالة التبعية الاقتصادية لـ "إسرائيل"، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور ويقوض المساعي الفلسطينية لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي على الأرض والموارد.

حيث أنّ الحصار لعب دوراً سلبياً بتأثيره في العمليات التنموية والإنتاجية في الأراضي الفلسطينية وبصورة أحدّ في قطاع غزة، ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الحصار الاقتصادي أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي لغزة، وبموارده الإنتاجية، وبنيته التحتية، وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود².

كما أدى الحصار إلى صعوبة إدخال مستلزمات الإنتاج، على نحوٍ ساهم في ارتفاع أسعارها (خراطيم المياه "البرابيش"، وحديد الحمامات، والنايلون،

¹ لمزيد من التفاصيل حول الحصار، ينظر:

Amnesty International & others, *Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade*, Report by 22 aid agencies and international human rights groups/Non-UN document, (2010); Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), *Unraveling the closure of Gaza, Information Sheet*, (July 2010), accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/2YajBxA>; OCHA, *Locked in: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip*, special Focus (August 2009).

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (جنيف/ نيويورك: 2015)، ص. 11.

وشبكات الري، والأشغال، والأعلاف)، وعمل أيضاً على تقليص عمليات التصدير إلى أدنى درجة ممكنة، إذ لم يتم تصدير سوى كميات محدودة من التوت الأرضي والزهور عبر شركة جريسكو الإسرائيلية، إلى جانب تصدير بعض المحاصيل الزراعية بصورة موسمية ومحدودة إلى المملكة العربية السعودية وبعض بلدان الخليج.

وتم من خلال الحصار إغلاق كافة المعابر والمنافذ الحدودية بين قطاع غزة ودولة الاحتلال، والسماح بإدخال 30 سلعة فحسب من أصل 3000 سلعة كانت تدخل قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم الذي يتميز بمحدودية السعة، فقد كان يدخل القطاع يومياً نحو 1000 شاحنة من مواد مختلفة قبل الحصار، أما بعد الحصار، فقد أصبح عدد الشاحنات التي تدخله لا يتجاوز الـ 150-250 شاحنة وفق أحسن تقدير¹.

وتأثر القطاع الصناعي بشدة بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، نتيجة الاستهداف المباشر للبنية التحتية الفلسطينية والممارسات التي أعاققت عملية الإنتاج ورفعت تكلفة المنتجات الفلسطينية، وحالت دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المئة، ما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية².

ويضاف إلى ذلك التأثير المباشر الذي شمل القطاع الصناعي بسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر في قطاع غزة فترات طويلة، على نحو أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وانخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع، بسبب اتجاه العديد من أصحاب المصانع إلى تشغيل العملية الإنتاجية في مصانعهم، بحسب جدول الكهرباء، ولا سيما أنهم لا يستطيعون استخدام الدولار الإسرائيلي لارتفاع تكاليفه، ما يساهم في ارتفاع تكلفة المنتج، وتكبدهم خسائر فادحة نتيجة تلف

¹ رائد حلس، "ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الزراعي"، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني/حشد، غزة، 2017، ص 5.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، (أبو ظبي: 2013)، ص 295.

العديد من المنتجات، وخاصة في الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية بسبب تكرار الأعطال، وعدم انتظام التيار الكهربائي¹.

وشملت تأثيرات الحصار القطاع التجاري؛ فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 ملايين دولار. وتأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي؛ فقد انخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال عام 2017، وقد قدرت قيمة الخسائر من جراء استمرار الحصار بنحو 10 ملايين دولار شهرياً، ومن جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الاستيراد والتصدير².

كما أدى الحصار الإسرائيلي إلى بروز ظاهرة تجارة الأنفاق، الأمر الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني بالضرر نتيجة المخاطر والسلبيات التي ترتبت على تنامي هذه الظاهرة خلال الحصار، خاصة أن السلبيات كانت كبيرة وعميقة، فهي حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكية فقط، إذ لم يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق، كما أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية نتيجة تصدير الأموال واستيراد السلع، وتعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة الغربية، ما ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، إضافة إلى تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعه (المخدرات والحبوب المخدرة والسرققة والقتل والتفكك الأسري)، وظهور طبقة جديدة من الأثرياء يزيد عددهم على 200 شخص، قدّرت ثرواتهم بالملايين. كما ركز أصحاب الأنفاق على عمليات توظيف الأموال بدلاً من استثمارها؛ من خلال توظيفها في قنوات غير منتجة تتمثل بعمليات شراء، وبيع الأراضي والعقارات ومعارض السيارات والمجمّعات الاستهلاكية الكبيرة والفنادق وبعض مؤسسات التمويل والصرافة، وغيرها³.

¹ ماهر الطباع، "تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني" (2007-2017)، في: ماهر الطباع، تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية/ مسارات، 2017)، ص. 60.

² غازي الصوراني، اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام (غزة: إصدارات جامعة الأقصى، 2019)، ص. 240.

³ سمير أبو مدللة، "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟!!"، مجلة سياسات، العدد 12

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية كافة، وحظر إدخال المواد الخام مدة تزيد على 13 عامًا، أدى إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية (الزراعية والصناعية والتجارية) المكونة لاقتصاد القطاع، وتسبب ذلك في توقف معظمها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر. وقد خلف ذلك ضررًا بالغًا أصاب العاملين فيها، إذ فقد الآلاف فرص عملهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية والأساسية، وتفشت البطالة، ووصلت إلى معدلات غير مسبوقة عالميًا، واتسعت دائرة الفقر بعد أن وصلت إلى معدلات كارثية.

3. الاعتداءات العسكرية على قطاع وتدابيرها على الاقتصاد الفلسطيني

مثلت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة أداة أساسية في منهج الحصار والتدمير الذي تستخدمه إسرائيل للإجهاد على ما أنجزه الفلسطينيون اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن ثم تقويض قدرة الاقتصاد على النمو، الأمر الذي يُضعف المشروع الوطني برمته، ويدمر إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، بما يشمل أيضًا، بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على قدراته الذاتية وموارده.

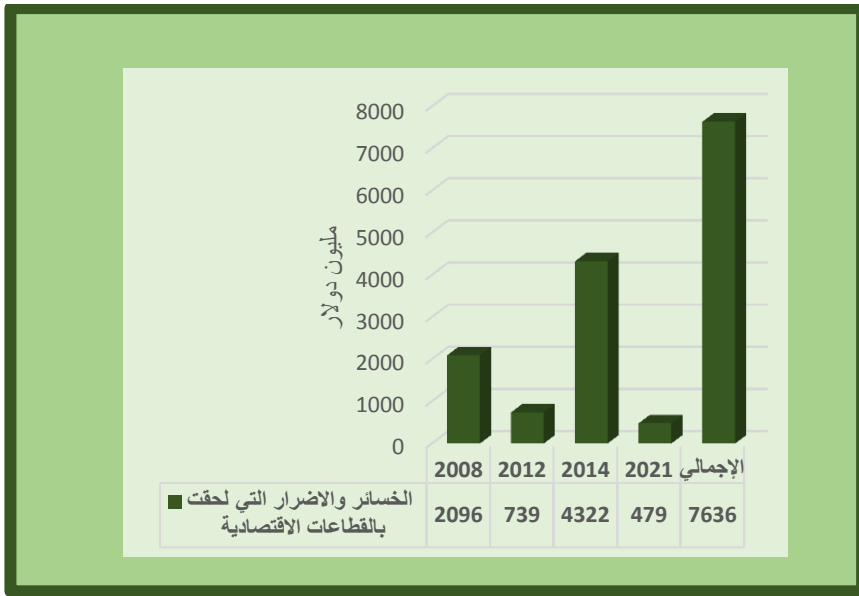
وفي إطار منهج الحصار والتدمير، قامت "إسرائيل" بعملية دمار شاملة عبر شنتها أربعة اعتداءات عسكرية متتالية على قطاع غزة على مدار عقد ونصف في الأعوام (2008، 2012، 2014، 2021)، تخللها هجمات عسكرية متفرقة، وتسببت في هدم المزيد من الوحدات السكنية والمنشآت المملوكة لسكان القطاع، وترتب على هذه الخسائر تدخلات دولية وإقليمية لتمويل إعادة إعمار ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية حتى بات مصطلح إعادة الإعمار جزءًا هامًا من كل خطط الإنعاش والدعم الاقتصادي، ورغم بعدها الإنساني الواضح، فإن قضية إعمار قطاع غزة تعتبر صعبة ومتشابكة،

فهي مزيج من العوامل والمتغيرات المعقدة والمتداخلة، يتقاطع فيها الإنساني بالسياسي والاقتصادي، والمحلي والإقليمي والدولي¹.

و قد بلغت الأضرار والخسائر الناجمة عن الاعتداءات العسكرية (2008، 2012، 2014، 2021) نحو 7636 مليون دولار. (ينظر الشكل رقم 1).

شكل رقم (3)

قيمة الخسائر الإجمالية الناجمة عن الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة



المصدر: إعداد الباحث²

¹ . مازن العجلة، "الاقتصاد السياسي لإعادة إعمار قطاع غزة: السياسة قبل الاقتصاد"، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، تموز 2021)، ص.2.

² . البيانات المدرجة في الشكل تجميع الباحث بالاستناد إلى المراجع التالية: مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي (غزة: 2014): الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، المسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الأخيرة على غزة (غزة: 2015): المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار، خطة تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة (القدس: 2014): اللجنة الحكومية العليا لإعمار غزة، تقرير حصر أضرار العدوان مايو 2012، (غزة، يوليو 2021).

يوضح الشكل رقم (3) أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في عامي 2008 و2012 و2021، كانت واسعة المدى، إلا أن العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل على القطاع في صيف 2014 والذي استمر 51 يوماً، كان الأشدّ تأثيراً وضرراً، سواء على صعيد الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أو تأثيراته المستقبلية في حياة الناس والمتغيرات الاقتصادية.

لقد أدى العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2014، إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلاً، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالاً لإعادة إعمار وإنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاههم الاقتصادي أشدّ سوءاً من المستوى الذي كان عليه خلال عقدين سابقين¹.

وقد استخدمت "إسرائيل" نفس الطريقة من القصف والتدمير الواسع خلال العدوان الأخير على قطاع غزة في مايو 2021 لشل كافة إمكانيات التنمية في قطاعاتها المختلفة وكذلك تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية، حيث لم تبق منطقة أو منشأة أو طريق أو مرفأ وحتى التجمعات والمجمعات السكنية والصحية والترفيهية والاجتماعية والتعليمية والرياضية إلا وتعرضت للقصف والتدمير، الذي خلف بدوره مأساة كبيرة جعلت قطاع غزة منطقة تعيش أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، ونتج عن ذلك أضرار وخسائر مادية فادحة وبحسب التقديرات فقد بلغت إجمالي خسائر وأضرار القطاعات كافة بنحو 479 مليون دولار².

بواقع 292 مليون دولار أضرار مباشرة لقطاع الإسكان والبنية التحتية (الإسكان، المنشآت العامة والمباني الحكومية، النقل والمواصلات، الكهرباء

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية /الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، ص.11

² . رائد حلس، انعكاسات العدوان الإسرائيلي في أيار/ مايو 2021 على قطاع غزة وملف إعادة الإعمار، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب / أغسطس 2021)، ص.4.

والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع البنية التحتية)، و156 مليون دولار أضرار مباشرة لقطاع التنمية الاقتصادية (مرافق اقتصادية، مرافق سياحية، مرافق زراعية)، و30 مليون دولار أضرار مباشرة لقطاع التنمية الاجتماعية (مؤسسات الصحة، مؤسسات الحماية الاجتماعية، مؤسسات التعليم، المؤسسات الثقافية والرياضية والدينية والمجتمع المدني)

وتكمن خطورة الاعتداءات العسكرية على الاقتصاد الفلسطيني في تحويل مسار الدعم والتمويل الخارجي إلى إعادة الاعمار بدلاً من توجيهه في مسار التنمية الاقتصادية (الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية) الأمر الذي جعل تحقيق تنمية اقتصادية في ظل هذه الاعتداءات غاية في الصعوبة والتعقيد.

لذلك ما شهدته تلك المرحلة من تطورات والتي تمثلت في الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية، تركت خلفها تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، أهمها تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية التي تعززت في المرحلة الانتقالية بموجب الاتفاقيات المرحلية والهوامش المتاحة في بروتوكول باريس الاقتصادي، إلى الاعتمادية المفرطة على المساعدات الخارجية اللازمة لإعادة إعمار ما دُمر خلال الاعتداءات العسكرية وكذلك الاعتماد المفرط على إيرادات المقاصة التي باتت القناة الرئيسية لإيرادات الحكومة الفلسطينية، كرسست وعمقت التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي نتيجة هيمنة الاحتلال على مجمل النشاط التجاري وتحكمه بإيرادات المقاصة واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة الفلسطينية في الوقت الذي يشاء.

وفي ظل هذه التطورات والتداعيات لا بد من تبني استراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني تركز على نحو أساسي على التعايش مع استمرار وجود الاحتلال وممارساته وإجراءاته المقيدة للنمو الاقتصادي .

رابعاً: رؤية تنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني

إن تجربة التعايش مع حالة الحصار والانقسام خلال أكثر من عقد من الزمن كانت صعبة، شملت تأثيراتها مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية المكونة للاقتصاد الفلسطيني، وبناءً عليه، تقترح الدراسة رؤية تنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، والتي نستعرضها فيما يلي:

1. الهدف العام:

تهدف الرؤية إلى الاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي إلى الحد الأدنى الممكن، وبحيث تكون مصادر التمويل الخارجي عنصراً مساعداً ومكماً.

وتعتبر هذه الرؤية استراتيجية واضحة، وبمكونات سياسية محددة يمكن تنفيذها على نحو كاملٍ أو جزئي، بغية تحقيق نتائج إيجابية لدفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني نحو النمو والتطور، في ظل المشاكل والأزمات التي ظهرت بفعل الحصار والانقسام والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

2. السياسات الاقتصادية وآليات التدخل:

يتطلب تحقيق الهدف العام لتلك الرؤية إتباع سياسات اقتصادية التي من شأنها معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني (الاختلال في الميزان التجاري، الاختلال ما بين الادخار والاستثمار " فجوة الموارد المحلية"، الاختلال في الموازنة العامة، الاختلال في سوق العمل) تتمثل عناصرها فيما يلي: -

أ. إدارة الطلب لضبط السياسة المالية والتحكم بالسياسة النقدية

❖ ضبط السياسة المالية من خلال ما يلي:

- ترشيد الإنفاق الحكومي: وذلك من خلال الضغط على المصروفات الحكومية الجارية، وخاصة في المجالات التي لا يترتب عنها آثار سلبية على

مستويات الاستهلاك الضروري لذوي الدخل المحدودة، أو خفض كفاءة المشاريع الإنتاجية.

- **خفض العجز في الموازنة العامة:** وذلك من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وضبطه، لكن نظراً لمحدودية قدرة الحكومة لاعتبارات اجتماعية وسياسية، وذلك نتيجة لارتفاع فاتورة الأجور والرواتب وفاتورة النفقات التحويلية، وصافي الإقراض من ناحية، ولتجنب تخفيض النفقات التطويرية من ناحية أخرى، فإن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال انتهاج سياسة عدم التوسع الكمي في التوظيف الحكومي، والتخلص من بند صافي الإقراض يجعله صفرًا في الموازنة العامة.

- **إصلاح النظام الضريبي:** وذلك باعتماد إستراتيجية قائمة على توليد الإيرادات الحكومية المبنية على الضرائب المباشرة (العقارات، الدخل الشخصية، والثروة).

- **تقييد استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي.**
❖ **التحكم في السياسة النقدية من خلال ما يلي:**

- قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع البنوك تسهيل وتوسيع الأوعية الادخارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار بمبالغ تتناسب مع دخولهم، ووضع سياسات لجذب أكبر قدر من المدخرات.

- العمل على استغلال الودائع داخل فلسطين، حيث أن معظم الودائع الآن تستثمر خارج البلاد.

- نفاذ مفعول تسهيلات ائتمانية تحفز القطاعات الإنتاجية في مواجهة الاقتصاد الرمزي، وذلك بكبح جماح الانفصال القائم بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي (أي التوظيفات غير المبررة وفقًا لفقّه المربحة وأسواق المضاربة وشركات الاتصالات والعقارات).

ومن الممكن بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أن يتم إنشاء بنك مركزي فلسطيني، وإصدار عملة وطنية، ومما يؤدي إلى استخدام البنك المركزي

الفلسطيني أدوات السياسة النقدية المعروفة لزيادة حجم المدخرات، والاستفادة منها بدلاً من استغلالها في الخارج.

ب. إدارة العرض من خلال: -

- تنظيم الإنتاج وإعادة تأهيل المشاريع الإنتاجية.

- ضرورة توفر سياسة اقتصادية (مالية ونقدية) تشجع القطاع الخاص على زيادة استثماراته.

إن عدم توفر أدوات السياسة العامة إلا بقدر محدود يضع السلطة الفلسطينية في وضع غير مواتي إلى حد بعيد في التصدي للتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، أو في وضع أولوياتها الإصلاحية، أو حتى محاولة إخراج الاقتصاد من حالة التراجع المستمر. فالمالية العامة صغيرة للغاية وميزانية السلطة تعاني من عجز مزمن، ومما يزيد من ضعف الجهود الإنمائية التي تبذلها السلطة الفلسطينية تدني قدرتها المؤسسية، حيث لا تزال الوزارات تكابد من أجل تجاوز حالة التآكل التدريجي لاختصاصاتها. ويشكل عدم توفر الأمن عنصرًا آخر يحول اهتمام السلطة بعيدًا عن الجهود الإنمائية ويوجهه نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة ونحو الإدارة المستمرة اللازمة.

يضاف إلى هذه القيود تحكم الاحتلال الاسرائيلي بتحصيل إيرادات المقاصة، وحجزها متى شاءت كسياسة عقابية وابتزازية في إطار الحصار الشامل، مما يفاقم عجز الموازنة، ويمنع السلطة من تنفيذ خططها المالية والتنمية.

3. تمكين القطاع الخاص:

إن تمكين القطاع الفلسطيني الخاص يتطلب توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتوفير هذه البيئة يقع على عاتق السلطة الفلسطينية والدول والهيئات المانحة، بالإضافة للمسؤولية الواقعة على عاتق القطاع الخاص، ونوجز ذلك في التالي:

أ. دور السلطة الفلسطينية:

- سن القوانين والتشريعات القادرة على حل النزاعات التجارية في ظل سيادة القانون واستقلال القضاء.
- العمل على توفير نظام نقل واتصالات، يضمن تدفق السلع وبأقل التكاليف داخلياً وخارجياً.
- العمل على وجود نظام تعليم وتأهيل قوي يساعد في الإبداع لدى القوى العاملة، ويأخذ بالاعتبار احتياجات القطاع الخاص.
- العمل على استقطاب استثمارات الفلسطينيين في الشتات لدعم مسيرة التنمية.
- إيجاد آليات لتطوير استفادة القطاع الخاص من الاتفاقات التجارية التي وقعتها السلطة مع الدول العربية والإسلامية، والتفضيل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

ب. دور الدول والهيئات المانحة: -

- بناء شبكة أمان للقطاع الخاص في مواجهة المخاطر السياسية، والترويج للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.
- تقديم الدعم المالي لمؤسسات القطاع الخاص (اتحاد الصناعات، جمعيات رجال الأعمال، الغرف التجارية)، وبما يمكنها من تقديم الخدمات لأعضائها كتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- رصد الموارد المالية لتطوير البنية التحتية، طرق، ومياه، لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات.

ج. دور القطاع الخاص

- تحمل القطاع الخاص المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة والصحة، كنوع من المسؤولية الاجتماعية لما لهذه القضايا من أثر على التنمية البشرية، وعدم ممارسة النشاطات التي تلحق الضرر بالمستويين الاقتصادي والسياسي.

- الالتزام بنبذ التجارة غير الشرعية والتهرب الضريبي وغيرها، وإنتاج السلع والخدمات المطابقة لمقاييس الجودة سواء للسوق المحلي أو الخارجي، وتجنب استيراد البضائع والخدمات غير المطابقة للمواصفات.
- المشاركة في تعديل وصياغة القوانين الاقتصادية التي لها علاقة بالنواحي الاقتصادية، والطلب من السلطة تعديلها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

مع الإدراك بأن القطاع الفلسطيني الخاص نما في ظل الممارسات الإسرائيلية المخالفة للشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني، ومع ذلك استطاع التكيف مع المتغيرات، وتشكل خبرته المكتسبة إمكانية أن يلعب دوراً حيوياً في التنمية البشرية، واستغلال الفرص الاستثمارية في شتى مجالات الاستثمار السياحية والصناعية والزراعية وفي مجالات التكنولوجيا الحديثة أيضاً.

كما أن توفير البيئة المشار إليها من قبل السلطة والمانحين والقطاع الخاص نفسه بحاجة ماسة إلى تعديلات جوهرية بجانب تغول الاحتلال الإسرائيلي، فإن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عجزت عن توفير الشروط الملائمة لتنسيق وثيق بين أطراف التنمية الثلاثة السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وترافق هذا لانصياع السلطة والقطاع الخاص لروشتة صندوق النقد والبنك الدوليين الداعية إلى سياسات تقشفية وتحرير كامل للقطاعات الاقتصادية لاقتصاد لا يزال يزرع للاحتلال، وعليه، فقد كانت النتائج: ارتفاع الميل للاستيراد، والنمو المفرط في الواردات لدرجة جعلت الميزان التجاري في عجز مزمن، وإلغاء الدعم للسلع التموينية الضرورية، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية، وارتفاع نفقات المعيشة، وتزايد التفاوت في توزيع وإعادة توزيع الدخل، وزيادة الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وبالمحصلة زيادة التبعية والارتهان للخارج.

4. دعم المنتجات الوطنية ومنحها أفضلية:

وذلك يمكن من خلال تقديم الدعم الكامل للمنتج الوطني وتمييزه في العطاءات كافة، الحكومية منها على وجه الخصوص، ومقاطعة منتجات

المستوطنات الإسرائيلية والشركات التي تستثمر فيها أو تدعمها، بالإضافة إلى إحلال الواردات حيثما كان ذلك ممكناً، من حيث استدامته ومن حيث توفر الجدوى الفنية والمالية¹.

5. تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية:

إنّ تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية في المرحلة المقبلة يعدّ خياراً استراتيجياً لتخفيف التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال من جهة، وحمل آفاقٍ واعدةٍ وحقيقيةٍ لتنمية الاقتصاد الفلسطيني من جهةٍ أخرى، وهذا الخيار يتطلب المزيد من التركيز على التصدير للدول العربية وتسهيل استيراد المواد الخام والوسيط على حساب السلع النهائية، بالإضافة إلى معالجة لغز التصدير والاستثمار في الدول العربية بحيث لا يكون على حساب السوق المحلي².

6. إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتحريره من الاقتصاد الإسرائيلي

وذلك يمكن من خلال التوجه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويعد هذا التوجه خياراً استراتيجياً للاندماج من التبعية، ويحمل العديد من الآثار الإيجابية، أهمها، أن حصول دولة فلسطين على صفة العضوية في منظمة التجارة العالمية يساعدها على الاستفادة من المساعدات الفنية التي من شأنها إيجاد نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة، فضلاً عن أن العضوية تساعد فلسطين على بناء القدرات اللازمة والحصول على المعرفة في مجال التجارة الدولية، وستجلب المنافسة إلى السوق المحلية من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتجات، وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها، وتؤدي أيضاً إلى تشجيع

¹ سمير عبد الله، "أجندة تطوير القدرات الإنتاجية"، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-

ماس، 2016) ص.105

² محمود الجعفري، آفاق بيئة الأعمال والتجارة الفلسطينية في ظل الإمكانيات المتوفرة"، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، (رام الله: معهد أبحاث

السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس، 2016)، ص.86

الاستثمار الأجنبي داخل فلسطين، وفي الحصيلة، زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية¹.

خاتمة

قد يبدو تنفيذ الرؤية في ظل التبعية الاقتصادية التي تركزت وتعمقت مع اقتصاد الاحتلال وبفعل التطورات التي حدثت (الحصار والانقسام والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، والتي أدت إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية التي اكتسبها الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية إلى الاعتمادية المفرطة على المساعدات والمنح الخارجية وإيرادات المقاصة في مرحلة سنوات الحصار والانقسام ولكن تنفيذها ليس مستحيلاً، حيث أن تنفيذها يعتمد على مدى قدرة الجهات المعنية (القطاع العام "الحكومة الفلسطينية" ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) على تطبيقهما ضمن مسار سياسي وطني يتم تنفيذه تدريجياً، في ظل العديد من القيود والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي فرضتها على الاقتصاد الفلسطيني (الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة والمتواصلة).

ولمواجهة القيود والسياسات الإسرائيلية اقترحت الرؤية التنموية عدداً من السياسات والتدخلات الاقتصادية الممكن تطبيقها فلسطينياً، للإسهام في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية من اقتصاد الاحتلال، وهذه السياسات والتدخلات تتسجم مع توجهات الحكومة الفلسطينية بالانفكاك الاقتصادي وتأسيس لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي يعتمد على قدراته الذاتية وعلى أرضه وموارده وسياساته الاقتصادية المستقلة بعيداً عن تدخلات الاحتلال وقيود برتوكول باريس الاقتصادي.

¹ رائد حلس، "أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري"، المؤتمر العلمي الدولي: الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص"، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثاني، (2018)، ص.94

المراجع:

1. الكتب:

- اشتية، محمد. "الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج". القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار، 2017.
- اشتية، محمد. "التطور الاقتصادي في ظروف محبطة". القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار. 2017.
- الجعفري، محمود وآخرون. "السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة". رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. 2002.
- الصوراني، غازي. "اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام". غزة: منشورات جامعة الأقصى، 2019.
- العجلة، مازن. "حصار المَحاصِر: تطور سياسة إغلاق معابر قطاع غزة التجارية وتداعياتها". سلسلة قراءات استراتيجية. العدد التاسع. غزة: مركز التخطيط الفلسطيني. أكتوبر 2011.
- العجلة، مازن. "سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2007 - 2018)". رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني. 2019.
- مصطفى، وليد. "الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة". رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. 2016.

2. الرسائل العلمية:

- زيادة، إيمان. "أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجاً". رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة بيرزيت. 2014.

3. الدراسات والأبحاث وأوراق العمل

- أبو مدلل، سمير. "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية!". مجلة سياسات. العدد 12. رام الله: معهد السياسات العامة. (2010)، ص 26-48.
- الأغا، سعيد والحلي، مادلين. "ورقة تحليل سياسات: سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم". رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات. 2019.

- بّشي، ساري ودياموند، إيتان. "فصل الأرض، وفصل الشعب: تحليل قانوني للقيود المفروضة على التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية". تل أبيب يافا: جمعية "جيشاه-مسلك". 2015.
- الجعفري، محمود. "آفاق بيئة الأعمال والتجارة الفلسطينية في ظل الإمكانيات المتوفرة". مؤتمر ماس الاقتصادي 2016. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ، 2016).
- حلس، رائد. "أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية". ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية.. ضرورة وطنية. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.
- حلس، رائد. "أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري". المؤتمر العلمي الدولي: الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص. غزة: مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية. (2018). ص71-98.
- حلس، رائد. "انعكاسات العدوان الإسرائيلي في أيار / مايو 2021 على قطاع غزة وملف إعادة الإعمار". (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب / أغسطس 2021).
- حلس، رائد. "ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الزراعي". غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد، 2017.
- حلس، رائد. "ورقة تحليل سياسات: واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها". واشنطن: الأكاديمية الأميركية للأعمال، 2018.
- سعد الدين، إبراهيم. "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية". مجلة المستقبل العربي. العدد 17. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (1980).
- عبد الله، سمير. "أجندة تطوير القدرات الإنتاجية". مؤتمر ماس الاقتصادي 2016. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ، 2016).
- عودة، سيف الدين. "الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة". ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة. غزة، مركز التخطيط الفلسطيني، 2014.
- قرش، محمد. "أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية". مجلة شؤون فلسطينية. العدد 257، رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني. صيف (2014). ص80-103.
- نشوان، كارم وأبو حشيش، بسام. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي". غزة: شبكة المنظمات الأهلية، 2015.

4. التقارير:

- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. "المسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الاخيرة على غزة". غزة: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. مايو 2015.
- الأوتشا. "بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة". تقرير خاص مشترك مع برنامج الأغذية العالمي. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأوتشا - الأراضي الفلسطينية المحتلة. 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995-2018)", رام الله - فلسطين. أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح القوى العاملة الفلسطينية". التقرير السنوي (2007-2019). رام الله، أعداد مختلفة.
- سلطة النقد الفلسطينية. "التقرير السنوي 2016". رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2017.
- سلطة النقد الفلسطينية. "التقرير السنوي 2017". رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2018.
- صندوق النقد العربي. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني". أبو ظبي: 2013.
- اللجنة الحكومية العليا لإعمار غزة، تقرير حصر أضرار العدوان مايو 2012، (غزة، يوليو 2021).
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار. "خطة تنمية وإعادة اعمار قطاع غزة". القدس: بكدار. أيلول 2014.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان. "تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدينين وممتلكاتهم في قطاع غزة خال العدوان الإسرائيلي". غزة: مركز الميزان. 14 - 21 نوفمبر 2014.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد. "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة". جنيف ونيويورك، 2015.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد. "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني". جنيف: الأونكتاد، 2010.

5. المراجع الأجنبية:

- Amnesty International & others, Dashed Hopes: Continuation -
of the Gaza Blockade, Report by 22 aid agencies and international
human rights groups/Non-UN document 2010.
- Gaylord George Candler, "Cardoso, Dependency Theory and -
Brazil, "Paper presented at the International Studies Association -
Midwest, St. Louis, 19 October 1996, St. Louis: Indiana university,
1996.
- Is Dependency Theory Still Relevant Today? -
<http://csf.colorado.edu/dependency.htm>. See also: Hans Henrik Holm
& Georg Sorensen (eds), op.cit.
- Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), Unraveling -
the closure of Gaza, Information Sheet, July 2010.
<http://features.gisha.org/gaza-up-close/>
- Michael fine and Caroline Glendinning, Dependence, -
independence or inter-dependence? Revisiting the concepts of 'care'
and dependency, United Kingdom: university of York, 2005.
- OCHA, Locked In: The humanitarian impact of two years of -
blockade on the Gaza Strip, special Focus August 2009.
- World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc -
May 4, 2017. Liaison Committee
- World Bank. "West Bank and Gaza: Area C and the Future of -
.the Palestinian Economy", October 2, 2013